هروب ٦ آلاف مسيحي خلال العام الحالي

كاثوليكية الأردن تستبعد امكانية عودة الأقليات الى العراق

□ بغداد/ المدى

اعلنت النيابة الكلدانية الكاثوليكية في الاردن، امس، عن أن اكثر من ستة الاف مسيحي هاجروا من العراق في عام ٢٠١١ نتيجة التهديدات الامنية التي يتعرضون لها في بلادهم، وتوجهوا إلى الاردن على خلاف العام الماضي الذي شهد توجه نسبة كبيرة منهم الى سوريا.

وقال النائب البطريركي للكلدان في الاردن الاب ريمون جوزيف موصللي في تصريحات صحفية امس "منذ عام ٢٠٠٣ حتى الان هاجر بحدود مئة الف مسيحي من العراق، نصفهم تقريبا ذهب الى سوريا، والنصف الاخر ذهب الى الاردن ولبنان ومصر وتركيا".

وكان عدد المسيحيين في العراق عام ٢٠٠٣ يبلغ ٨٠٠ الف شخص وفق احصاءات لمنظمات عالمية ودولية، ووجودهم يتركز في العاصمة بغداد حيث يتواجد أكبر تجمع سكاني لهم وفي منطقة سهل نينوى قرب الموصل، في حين أنهم يتواجدون في دهوك وأربيل والموصل والبصرة والعمارة والحلة وبعقوبة والحبانية وكركوك وغيرها حيث تتواجد كنائس لهم فيها.

واضاف موصللي أن "اكثر من اربعة الاف مسيحي عراقي دخلوا إلى الاردن عام ٢٠١١، واكثر من ستة الاف هاجروا من العراق خلال العام ذاته"، مشيرا الى ان "اغلب المسيحيين هاجروا الى الاردن هذا العام على خلاف العام الماضي الذي استضافت فيه سوريا اغلبهم".

وتشهد سوريا منذ منتصف آذار الماضي حركة احتجاج واسعة النطاق ضد نظام الرئيس بشار الأسد للمطالبة بإسقاطه، فيما تصدت لها قوات الأمن بعنف، وأحصت المفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مقتل أكثر من ٤٠٠٠ شخص، فيما تؤكد السلطات السورية أن مجموعات "إرهابية" تقف وراء تلك الأعمال.

وتابع النائب البطريركي للكلدان في الاردن ان "العديد من المسيحيين هاجروا من العراق بسبب عمليات الاستهداف التي حصلت بحقهم والتي جعلت وضعهم غير امن نهائيا، وثانيا بسبب التقسيم الطائفي الذي يجري في العراق والذي جعل المسيحي مهمشا في الدوائر والمؤسسات العراقية كافة"، مشيرا الى ان "احياء مسيحية كاملة هاجر ابناؤها ولم يتبق فيها الا عوائل قليلة".

ويتركز المسيحيون في العراق حاليا في اقليم كردستان اذ نزح عدد كبير من افراد الديانة المسيحية من بغداد والموصل والمحافظات الاخرى نتيجة الاوضاع الامنية غير المستقرة وتعرض العديد منهم للقتل. واوضح أن "المسيحيين ينتظرون هنا اعادة توطينهم في دول اخرى لانهم من المستحيل ان يعودوا الى العراق لكن مع الاسف الوضع لا يبشر بالخير فلم نرَ مؤشرات تدل على وجود دول مستعدة لقبول لجوء المسيحيين حتى الان".

وبين ان "المسيحيين في الاردن لا يمكنهم العمل لذلك يعانون مشكلة عدم قدرتهم على تأمين متطلبات الطبابة والادوية والامور الصحية فوضعهم صعب جدا لكن مع ذلك عمليات القتل والاستهداف مستمرة بحق المسيحيين في العراق وعودتهم الى بلادهم ليست الخيار الانسب بالنسبة لهم".

يشار إلى أن المسيحيين في العراق يتعرضون إلى أعمال عنف منذ عام ٢٠٠٣ في بغداد والموصل وكركوك والبصرة، من بينها حادثة خطف وقتل المطران الكلداني الكاثوليكي بولس فرج رحو في آذار من العام ٢٠٠٨، وانتهاء بتفجير بيوت مواطنين مسيحيين في بغداد في الثلاثين من كانون الأول المنصرم.

خشية اميركية من انهيار أمني في العراق

خبير عسكري: رحيل القوات لم يكن بضغط من أحد

□ بغداد / إياس حسام الساموك

تتصاعد الخشية الأميركية مما سيؤول إليه الوضع في العراق، بعد ان تمت عملية سحب آخر جندي قبل ايام، هذه المخاوف نقلها اكثر من مسؤول في البيت الابيض، ، بالاضافة الى المخابرات الاميركية

وتبرر واشنطن توجسها بسبب ما مرت به البلاد من تحولات على المستويين الأمني والسياسي خلال الفترة الماضية، فنائب الرئيس جوزيف بايدن أجرى اتصالات مع الزعامات العراقية على خلفية الأزمة السياسية بين الشركاء، "ائتلافي العراقية ودولة القانون"، وتهديد احدهما الآخر بتشكيل حكومة أغلبية، فضلا عن الاتهامات التي وجهت الى نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بدعمه عمليات إرهابية.

أما قائد الجيوش الأميركية فقد عبر هو الآخر عن مخاوفه على الساحة العراقية، مستدلا بما وصف بالانهيار الأمني الخميس الماضي لوقوع اكثر من ٢٠ تفجيرا في يوم واحد تعيد الذاكرة إلى سنوات خلت من التردي الأمني الخطير الذي عصف بالعراق فترات الاحتقان الطائفي.

وفي ظل هذه التصريحات والتحذيرات، يثور التساؤل: هل الولايات المتحدة نادمة على قرار الانسحاب؟ وما مدى تعرضها للضغوط من اجل جلاء قواتها؟".

بالتأكيد أن لواشنطن إستراتيجية عامة من الصعوبة ان تتراجع عليها بين ليلة وضحاها، والحديث عن الندم قد يبدو بعيدا عن الواقع، وعلى ما يقول أستاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عبد الجبار السعيدي "فإن الجيش الأميركي خرج برغبته من العراق ولم يتعرض لأي هزيمة وبالتالي فإن قرار الرحيل مدروس".

وسبق للجمهوريين، والذين اتخذوا قرار حرب العراق عام ٢٠٠٣، ان اتهموا الرئيس الاميركي باراك اوباما بالفشل خلال مفاوضاته مع حكومة بغداد، وأفاد السيناتور الجمهوري جون مكين بان قرار اوباما بسحب القوات الاميركية كافة قد وضع استقرار العراق على المحك.

و قال السيناتور في تصريح له يوم الاثنين الماضي " التدهور الذي نشهده اليوم في العراق كان متوقعا، و على الولايات المتحدة الآن ان تبذل ما في وسعها لمساعدة العراقيين في تثبيت الموقف، هذه الأزمة نتجت عن فشل و عدم رغبة ادارة اوباما في التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية من اجل تمديد وجود القوات الأميركية في العراق مما تسبب في تجريد العراق من الاستقرار الذي أسسه الجيش الاميركي و تقليص قدرة الولايات المتحدة على دعم العراق".

وكما هو معروف فإن النظام السياسي الأميركي ينطوي على لعبة سياسية بين الديمقراطيين "الذين ينتمي اليهم اوباما"، والجمهوريين والذين، حسب السعيدي في حديثه لـ(المدى)، " يحاولون صب غضبهم على الرئيس الاميركي استنادا الى مرجعياتهم اليمينية التي تتركز في ضرورة ايجاد قوى عسكرية مهيمنة على منطقة الشرق الاوسط خدمة للمصالح الاميركية وحلفائها في المنطقة".

وعلى العكس، فإن الديمقراطيين استبدلوا السياسة التي كان يتبعها الرئيس الاميركي السابق جورج بوش الابن، واوضح استاذ العلوم السياسية ان "ادارة اوباما اخذت تعتمد مبدأ المساومة والمصالح المشتركة وتتخلى عن مفهوم التصريحات الهجومية".

وبالنتيجة فإن الانسحاب النهائي من العراق كان بناء على هذه المصالح المشتركة والتي لن يرتضيها التيار اليميني الأميركي.

وقد تفسر تصريحات الجانب الأميركي الأخيرة على أنها تحذيرات الى حكومة بغداد من منزلقات قد تتعرض لها خلال المرحلة المقبلة، غير ان السعيدي يعترض "لماذا لا نفسرها بانها دعم للحكومة العراقية؟" مبينا " من الغباء الا تتوقع واشنطن ما سيجري في بغداد خلال هذه الايام، وبالتالي فان كل الأحاديث التي تصدر عن قادتها (الأميركان) محسوبة لأنهم على بينة من أمرهم".

وبالوقوف على تصريحات العسكريين الأميركان الذين، حسب مراقبين أمنيين، قد لا تؤثر في الواقع السياسي كونها تعتمد ادلة الساحة بعيدا عن الاتفاقيات السياسية التي تعقد بين اللاعبين الكبار والصغار في المطبخ السياسي، وبالنظر الى الحالة العراقية فأن القرار الأميركي لم يتخذ لولا قراءة جيدة لمواقف ابرز المؤثرين في المشهد العراقي، لاسيما دول الجوار "ايران، تركيا، السعودية، الكويت، الأردن، سوريا"، وفي ظل هذه المعطيات فأن القرار كان سياسيا بامتياز ولعل من الخطأ ان يحسب وزير الدفاع الاميركي ليون بانيتا، والذي كان احد ابطال هذا القرار، على الجانب العسكري.

وتؤشر الأدلة التاريخية ان القادة العسكريين ينفذون ما يملي عليهم السياسيون، فبالعودة الى الماضي القريب، "حرب الخليج الثانية"، عندما كان قائد قوات التحالف نورمان شوارزكوف متوجها نحو اسقاط صدام عام ١٩٩١ تلقى أمرا سياسيا بالرجوع من دون معرفة أسبابه وما كان عليه الا تنفيذه.

وبالمقارنة بين تلك الأحداث والتصريحات التي أدلى بها قائد القوات الأميركية راي اودیرنو الى رئيس البرلمان العراقي اسامة النجيفي والتي عبر من خلالها عن مخاوف على مستقبل العراق الديمقراطي ، لا تعدو كونها رسائل تبغي الولايات المتحدة ايصالها عبر قياداتها العسكرية.

الخبير الأمني، وابرز مرشحي رئيس الوزراء نوري المالكي لمنصب وزير الداخلية توفيق الياسري، رأى ان التصريحات الأميركية ليست متفقة تجاه ما يحدث في العراق، استنادا الى الصراعات الانتخابية التي تمر بها واشنطن في هذه المرحلة، وقال لـ(المدى)، امس "تارة يعرب مسؤول عن تفاؤله حيال المرحلة المقبلة ويقدم أدلة على تحسن الوضع الامني في البلاد، ويؤكد مقدرة الأجهزة العراقية على مسك زمام الامور"، مستدركا "وتارة أخرى يقول مسؤول أن انسحاب آخر جندي اميركي يترك آثارا سلبية على ما يحدث في بغداد".

ولعل تفسير ما يقوله الخبير الأمني واضح لاقتراب الدورة الانتخابية الاميركية، وبالتالي فإن الصراع في أوجه وان كل جهة "الجمهوريين او الديمقراطيين" تسعى لتثبيت موقفها على حساب الأخرى، لكن الياسري لا يعير أهمية لهذه التناقضات وحسب ما يقول "لا تؤثر علينا بقدر ما لها من حسابات داخلية ضمن دائرة المنافسة الانتخابية".

ويخلص الياسري بالقول "ان الرحيل الأميركي لم يكن بضغط من جهة معينة، انما اتخذ برغبة منها تنفيذا لوعود أطلقها اوباما قبل انتخابه رئيسا، وما لحقه من حوارات ولقاءات استمرت أشهرا بين بغداد وواشنطن، وكما ان الموقف يحسب للمفاوض العراقي في انه حريص وكفوء وقدير ويطرح الحجج والأدلة وهناك مرحلة اخرى بعد ان طويت ميدانية العلاقات والتي اخذت شوطا طويلا لا مبرر له، وبالتالي فأن العلاقات العراقية الأميركية لم تنته لهذه المرحلة بل هناك صفحة جديدة سوف تشهد نشاطا مشتركا بين الوزارات المعنية بالاتفاقية الأمنية".

ويبدو أن الاعتقاد بأن الولايات المتحدة فوجئت بقرار الرحيل او أخذت على حين غرة او حتى انها ندمت عليه غير صحيح فمن غير الممكن لأعظم دولة في العالم التسرع في اتخاذ هكذا قرارات مهمة ومؤثرة على مستقبلها السياسي في ظل عدم وجود قطب آخر منازع لها.

قوات اميركية مغادرة (أرشيف)

واشنطن تتخلى عن السياسة الهجومية في تعاملها مع بغداد

التقرير الامني

الحكومة تتوعد المسلحين بعد ٢٠١١

مستشار للمالكي: كتائب حزب الله و العصائب تنضم رسمياً للعملية السياسية

عناصر امن في احدى نقاط التفتيش (أرشيف)

□ بغداد/ المدى

جددت الحكومة، تأكيدها على أن ملف الفصائل المسلحة سيغلق بصورة تامة نهاية الشهر الحالي، معتبرة ان غطاء وجود فصائل مسلحة في البلاد سيكون قد انتهى مطلع العام المقبل. وقال مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي لوكالة كردستان للأنباء، إن "ملف الفصائل المسلحة سيغلق نهاية الشهر الحالي بشكل نهائي"، مشيرا الى أن "ملف المصالحة الوطنية مع الفصائل المسلحة وصل الى مرحلة نهائية".

وأوضح الخزاعي أن "أي فصيل مسلح بعد نهاية العام الحالي لن يسمح بوجوده في العراق خصوصا مع الانسحاب الاميركي من العراق".

وتابع أن "عمل الفصائل المسلحة قد انتفت الحاجة إليه في العراق، لذا الحكومة ستتخذ الإجراءات الرادعة بحق أي جهة تحمل السلاح من خارج المؤسسات الأمنية".

وألقت عدة فصائل سلاحها وانضمت إلى العملية السياسية لكن فصائل أخرى ترفض ذلك وتقول إن العملية السياسية "باطلة شرعا" لأنها بنيت برعاية "الاحتلال الأميركي".

وتتضمن أحد بنود الاتفاق السياسي الذي أبرم قبيل تشكيل الحكومة ضمن مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني تطبيق مشروع المصالحة الوطنية بشكل أوسع ليشمل جميع العراقيين من دون استثناء.

الى ذلك، أعلن ممثل مستشار رئيس الوزراء احمد الأسدي أن كتائب من حزب الله في العراق وعصائب أهل الحق والانضواء تحت راية المصالحة الوطنية والانخراط بالعملية السياسية عقب خروج القوات الأمريكية من العراق.

وقال الأسدي في مهرجان للمصالحة الوطنية في محافظة ذي قار أمس ان" مؤتمر المصالحة الوطنية الذي جرى اليوم (امس) يأتي من اجل المصالحة مع الفصائل المسلحة التي رفعت شعار المقاومة ضد القوات الأمريكية".

وأكد أن" المصالحة لم تكن مع اي جهة اباحت الدم العراقي".

وكانت عصائب أهل الحق قد أعلنت أمس الأول، أنها ستطوي العملية العسكرية في حال تأكدت أن القوات الأميركية انسحبت بالكامل، مؤكدة أن مهامها ستكون الانخراط بالعملية السياسية، فيما اتهمت القوات الأميركية وجهات أخرى بالوقوف وراء تفجيرات الخميس.

وقال رئيس جماعة عصائب أهل الحق قيس الخزعلي إنه "لا تزال لدينا بعض الشكوك بشأن استمرار وجود بقاء قوات الاحتلال الأميركي في بعض المناطق ونحن نراقب هذه المسألة، وفي حال تأكدنا من اكتمال الانسحاب سنطوي العملية العسكرية باعتبار أنه تحقق الهدف وهو تحرر البلاد".

وأضاف الخزعلي أن "العصائب ستكون في معرض التصدي للعملية السياسية، وان تكون كل المقاومة صوتها الواضح في أن تتكلم وتعبر عن ضمير الشعب العراقي وتطالب بحقوقه".

وأشار الخزعلي الى أن "انسحاب قوات الاحتلال لم يكن باختيارها وإنما كانت مضطرة وبالتالي فإن أصابع الاتهام ممكن أن توجه لأكثر من جهة بشأن التفجيرات التي حصلت، الخميس، وأولها الاحتلال لأنه لربما كان يريد أن يثبت أن وجوده كان مفيدا وبمجرد انسحابه تزعزع الوضع وبالتالي فإنه يحاول أن يحفز الأصوات التي تطالب بعودته".

ولفت الخزعلي إلى أن "الاحتمال الثاني وراء تلك التفجيرات هو التراشقات السياسية الموجودة الآن والاختلافات بين الكتل والشخصيات السياسية وما سبقها من تصريحات قبل أن تحدث هذه الانفجارات والمراد منها هو القول إن هناك عودة للعنف الطائفي"، مؤكدا أن " الشعب العراقي ابعد ما يكون عن العنف الطائفي لكن هناك من السياسيين من يحاول أن يفعل ذلك من أجل أن يثبت وجوده ويحافظ عليه".

وتعتبر جماعة عصائب أهل الحق التي يقودها قيس الخزعلي المقيم في إيران حالياً إحدى الجماعات المنشقة عن التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، وقد نسب إليها العديد من الاغتيالات كما أعلنت مسؤوليتها عن الكثير من العمليات المسلحة في محافظات الوسط والجنوب ضد القوات الأميركية.

■ المواطن تحذّر من انهيار التجربة الديمقراطية

حذر نائب عن كتلة المواطن من انهيار العملية السياسية في البلاد. وقال النائب عبد الحسين عبطان لوكالة كل العراق إن " استمرار الأزمة السياسية بين الكتل التي تمر بها البلاد حالياً هو أمر خطير وينذر بانهيار العملية السياسية وما تحقق من انجازات بعد سقوط النظام السابق اذا لم تتم معالجتها بأسرع وقت ممكن". وأضاف أن " من خطوات حل الأزمة السياسية الحالية أن تكون من خلال مجلس النواب ، لذا ندعو إلى ضرورة استئناف جلسات البرلمان فهو يمثل أعلى سلطة تشريعية في البلاد ويمكن من خلالها حل الأزمة السياسية الراهنة". وتشهد الساحة السياسية في العراق مستجدات عديدة تزامنت مع موعد انسحاب آخر جندي أمريكي من البلاد نهاية العام الحالي.

■ غياب العراقية عن توقيع ميثاق الصدر

تمت أمس مراسيم توقيع ميثاق الشرف الوطني بحضور عدد من السياسيين وأساتذة الجامعات والمثقفين مع غياب قادة القائمة العراقية التي أعلنت في وقت سابق تعليق حضورها في البرلمان والحكومة. وحضر حفل توقيع ميثاق الشرف الوطني رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ونائب رئيس مجلس النواب قصي السهيل وعدد من أعضاء مجلس النواب وممثلون عن مختلف الأحزاب السياسية.

وكان مقتدى الصدر قد دعا إلى توقيع ميثاق شرف بين الكتل والأحزاب السياسية ليتم تطبيقه بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، ويتضمن عدة نقاط أبرزها الديمقراطية التعددية وإجراء الانتخابات وقبول نتائجها، وتنظيم الحياة الحزبية وعدم اللجوء الى العنف في حل المشاكل بين الكيانات السياسية وتوحيد المواقف تجاه المخاطر التي تواجه البلاد وتهدد المصالح القومية والوطنية.

■ التحالف الوطني يأسف للخلافات بين الكتل

أكد النائب عن التحالف الوطني شاكر الدراجي أن الشعب العراقي يدفع ثمن الخلافات القائمة بين الكتل السياسية، مشددا على ضرورة حلها في أسرع وقت ممكن.

وقال الدراجي "الخلافات ما بين الكتل السياسية لابد من حلها بأقرب وأسرع وقت ممكن من خلال الجلسات والتفاوض من أجل الشعب العراقي الذي يدفع ثمن هذه الخلافات".

وأضاف الدراجي أنه "بسبب هذه الخلافات أريقت الكثير من الدماء العراقية وحصلت عمليات استغلال للشعب العراقي هو في غنى عنها".

وتزامنا مع الخلافات السياسية في البلاد ضربت سلسلة من التفجيرات صباح يوم الخميس الماضي العاصمة بغداد استهدفت مناطق الكرادة والبياع وباب المعظم والشعب والمنصور والأمين والعلاوي والدورة.